

أبراج



الإعلام: لا تتخذ من «الثَّار» مادة إعلانية لمعاليك فعندما يقع الفأس في الرأس سيقول الفاعل «ها أنذا» حينها لن يترحم عليك أحد.



الثقافة: مشكلتك أنك لا تصلح للثقافة ولا تجيد السياسة. ولهذا سترحق نفسك بسرعة إذا لم تراجع موقفك وتخرج من الورطة.



الاتصالات: رمضان شهر الحركة والتحرك والحرّك... فلا تكتف بالاعلانات الموسمية.. تذكر رمضانك السابق.



التجارة: الأسعار تلسع المواطن وأنت حنّب بالدخول إلى التجارة العالمية.



الصحة: بعض أصدقائك بحاجة إلى أن تنصهم بالحمية السياسية.. افكارك كل يوم في تطور ما عليك إلا التركيز أكثر..



الترجية: حزبك راض عنك تماما فأنت تشتغل له باخلاص حتى ولو على حساب الوطن.. بس مش كل مرة تسلم الجرة!!



الاسماك: «اليمن شبه جزيرة.. أنت بحاجة إلى أن تقلب العبارة السابقة في رأسك لتتخلص مما أنت فيه من الحيرة.



القانونية: لا تجعل من «قانونك» بيضة الديك.. فكر بأشياء أخرى.. تضارب أفكارك ستلزمك الفراش.



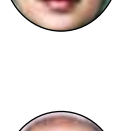
الخدمة: مزاجك عال العال فانتصر للموظفين و«البطالة».. ودع كل وزارة تحمل وزرها..



العدل: لا تأكل في بطنك ناراً.. ولا تجعل من القائمين عليها مبرراً.. واسأل نفسك لماذا لا يطمئن قلبك بذكر الله!!



الحقوق: اعمل باخلاص ووطنية ولا تزايد أو «تشعب» ولا تتماذ فتألب الأديان عليك.. هناك «فتوى» تدبر لك فاحذرها!!



الخارجية: كل يوم تثبت أنك الأجدر للمهام الصعبة.. تحدث بدبلوماسية حتى لا تقع فريسة لمتصيدي التصريحات وأعداء النجاح.



تشكيل لجان على قدر عال من المسؤولية والكفاءة وتكون لديها المعرفة والقدرة على وضع المقترحات والحلول والمعالجات المناسبة لهذه القضايا وفق القدرات والإمكانيات المتوفرة.

□ القضية الجنوبية وملفاتها العديدة وقضية صعدة وقضايا الشباب وغيرها لم تجد الوقت الكافي للدراسة أو المناقشة من قبل حكومة الوفاق أو الاهتمام الكافي بها.

□ لم تستد الحكومة من الدراسات الجاهزة خصوصاً الأولويات العشر التي أعدتها شركة ماكنزي (الأمريكية) وبتمويل أجنبي ومنها دراسة متكاملة لمشاريع الكهرباء والمياه واستثمارات ميناء عدن وغيرها من الدراسات والتي كان من الممكن تقديمها للمناحين وأصدقاء اليمن ولكنها استبعدت فقط لأنه تم إنجازها من قبل الحكومة السابقة.

□ لم تُعد أي خطط أو برامج لإعادة الأعمار للمحافظات المتضررة من أعمال الإرهاب أو الحروب.

□ الحكومة غير جادة في سحب الشباب من الساحات أو الحوار الجاد معهم والعمل على توافقه للمشاركة في الحوار الوطني.

□ الاستعجال في اتخاذ القرارات دون دراسة وافية تنعكس سلباً على حكومة الوفاق.

□ لم ترمج المهام الموكلة بحكومة الوفاق لتنفيذ المبادرة الخليجية وآلياتها المزمّنة ووضع آلية لمتابعة تنفيذها.

□ لا توجد آلية واضحة للمتابعة لتنفيذ البرنامج القطاعي للحكومة.

□ ضعف أداء الأمانة العامة وذلك للتهديدات المستمرة لتغييرها والذي أثر سلباً على أدائها.

□ لم يتمكن رئيس الوزراء من التعامل الجاد مع بعض الوزراء المغاليين والذين يثيرون قضايا لا تخدم الوفاق.

فخامة الأخ الرئيس:

هذه بعض القضايا التي تعطي مؤشراً واضحاً إلى عدم القدرة أو الرغبة في التوجه الحقيقي للتغيير وبناء دولة مدنية حديثة، أو على الأقل وضع البنات الكفيلة بالتحول التدريجي، لذلك وبناء عليه تجدني غير قادر على الاستمرار في هذه الحكومة وأعتقد بأنه ولمصلحة اليمن يجب إعادة النظر في تشكيل حكومة الوفاق لتقوم بواجباتها على أكمل وجه فهذه المرحلة هي مرحلة انتقالية وأساس لما هوأت وتتطلب حشد الجهود والهمم والتوافق الحقيقي من خلال حكومة وفاق وطنية قادرة على إخراج الوطن من أزماته الخائفة ودعم أمنه واستقراره ووحدته.

فخامة الأخ الرئيس:

لقد أرسلت لكم استقالتي في ١٢/٦ بواسطة الدكتور أبوبكر القربي وأرسلتها لفخامتكم مره أخرى عبر الفاكس وأتمنى منكم قبولها وإذا رأيتم عدم الإفصاح عنها في هذه المرحلة لأي ظرف كان، فكما تعلم بأن للوزارة نائباً وهو مكلف بالقيام بمهام الوزير حتى يحين موعد تغيير الحكومة أو أي تعديل وزاري قادم، وأنا على أتم الاستعداد للتعاون معكم في أي مجال (غير الحكومي) متى ما دعت الحاجة لذلك.

مع فائق احترامي وتقديري

أ.د يحيى محمد عبدالله الشعبي

■ غياب الرؤية والسياسة الواضحة للحكومة

■ عدم قدرة باسندوة لفهم طبيعة المرحلة

■ غياب الخطط والبرامج للأولويات المطلوب تنفيذها

■ انشغال باسندوة بالظهور الإعلامي الذي لا يخدم الوطن

■ عدم إعطاء القضايا وقتاً كافياً لدراستها من قبل رئيس الحكومة

■ تنفيذ باسندوة لأجندات خارج التوافق

■ عدم استفادة الحكومة من الأولويات العشر وغيرها من الدراسات المتكاملة

■ إهمال المحافظات المتضررة من الإرهاب والحروب

■ عدم جدية الحكومة في سحب الشباب من الساحات أو الحوار معهم

■ القرارات الارتجالية للحكومة

■ عدم برمجة مهام الحكومة لتنفيذ المبادرة

■ غياب آلية متابعة تنفيذ البرنامج القطاعي للحكومة

■ تراخي باسندوة تجاه بعض الوزراء المعرقلين للوفاق

■ عدم رغبة الحكومة في التوجه الحقيقي للتغيير وبناء الدولة المدنية

■ عدم اهتمام رئيس الحكومة بالملفات المرتبطة بقضايا الناس

والتعليم والصحة والبنية التحتية ومستحققات المقاومين والشركات التي توقف عملها نتيجة للأزمة التي حلت بالبلد، وأودت بعشرات الآلاف من العاملين إلى أتون الفقر أو العمل على دراسة الآليات التي تساعد على جذب الاستثمارات وخلق فرص عمل للشباب.. إلخ، ولم يتم حتى

افصح الدكتور يحيى الشعبي وزير التعليم العالي عن الاسباب الحقيقية لتقديم استقالته من حكومة باسندوه .وكشف في استقالته التي أرسلها الى رئيس الجمهورية بتاريخ 12 يونيو 2012م عن جملة من الأسباب المهمة ومنها جدية الحكومة في تنفيذ المبادرة والالية التنفيذية، وعدم جديتها في سحب الشباب من الساحات . اضافة الى عدم قدرة رئيس مجلس الوزراء على فهم طبيعة هذه المرحلة وما تتطلبه من جهود للـمُ الشمل والتوافق وتقريب وجهات النظر بين أعضاء حكومة الوفاق وتعمده على إثارة المشاكل في خطابه وعدم اهتمامه بالملفات المرتبطة بحل قضايا الناس وغيرها من الاسباب التي جعلته يطالب بتشكيل حكومة وفاق بديلة لما فيه المصلحة العليا للوطن..

الميثاق تنشر نص الاستقالة :

فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية تحية طيبة

مرفق بعض الملاحظات التي أود أن أوجزها لكم من خلال عملي في حكومة الوفاق الوطني برئاسة الأستاذ محمد سالم باسندوة رئيس مجلس الوزراء وهي كالآتي:

□ ليس لدى حكومة الوفاق أية رؤية أو سياسات واضحة لدورها في هذه المرحلة.

□ رئيس مجلس الوزراء غير قادر على فهم طبيعة هذه المرحلة وما تتطلبه من جهود للمُ الشمل والتوافق وتقريب وجهات النظر بين أعضاء حكومة الوفاق وشركاء العمل السياسي ومختلف الفعاليات السياسية.

□ الإمكانيات والقدرات الإدارية لمجلس الوزراء متواضعة.

□ لا توجد خطط أو برامج للأولويات المطلوب تنفيذها في هذه المرحلة أو المراحل القادمة.

□ انشغل الأخ/ رئيس مجلس الوزراء كثيراً بالمقابلات واللقاءات الاجتماعية وحضور الندوات والمؤتمرات... إلخ، من الفعاليات المهمة أو غير المهمة، والهدف فقط ظهور إعلامي لا يفيد ولا ينجز أي مهمة تخدم الوطن، بل إن خروجه عن النص المكتوب في خطابه يثير العديد من المشاكل والتي تصبح مادة إعلامية لا تساعد على لـمُ الشمل أو التوافق وتظهره كشخصية منقادة تنفذ أجندات خارج إطار التوافق.

□ لا يعطي الوقت الكافي لدراسة الملفات ذات القضايا المزمّنة أو القضايا التي تهم المواطن أو مناقشة وضع معالجات للوضع الاقتصادي والإداري والأمني المتدهور والمعالجات الضرورية لتخفيف من الفقر والبطالة ومشااكل الشباب والكهرباء والمياه

المحافظ الإصلاحي «يتفيد» المناصب لحزبه والوزير الناصري «يستنكر» والمجلس المحلي «يرفض»..

الإصلاح يسعى لامتلاك محافظة عدن



مستوى المكاتب التنفيذية تشير بوضوح للانتماء الحزبي للمجلس اليمني للإصلاح مما يضر الصالح العام وتحول المديرية إلى ساحة صراع حزبي بعيداً عن الكفاءات والقدرة، وأكد البيان أن المجلس المحلي لمديرية صيرة والمكون من (٢٧) عضواً سيقف بكل ما أوتي من قوة مدافعاً عن حقوقه القانونية والدستورية حسب الطرق المتاحة له وأنه منذ تعيين المحافظ في يومنا هذا لم تتم دعوة المجلس والمجالس المحلية إلى اجتماع لمناقشة أوضاع المديرية، في حين اكتفت قيادة السلطة المحلية بالمجلس الاستشاري غير المنتخب وتهميش أعمال المجالس المحلية. قال المجلس في بيانه: إنه يرفض رفضاً قاطعاً قرار المحافظ «رشيد» مؤكداً أن رفضه لهذا القرار لإدراكه العميق أنه لم يستند إلى أي أسس قانونية وإنما انطلق من أهداف سياسية ينتهجها «رشيد» منذ أشهر ويحاول عبرها تهليك مدينة عدن وتسليمها إلى حزب الإصلاح واقصاء كافة القيادات الأخرى.

وأوضح المجلس أن ما يحدث اليوم من قرارات تعيين يصدرها المحافظ «رشيد» تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنه لا يتوقف على المصلحة العامة بقدر ما يستخدم هذه القرارات لخدمة أطراف معينة. وتابع قائلاً: «إن إبعاد هبني ثم دون مسوغ قانوني، كما تم تعيين بديل عنه لا تنطبق عليه المواصفات القانونية التي تتنافى مع قانون السلطة المحلية. وكان محافظ عدن قد أصدر عدداً من القرارات السابقة بتغيير ميري عموم لعدد من مديريات محافظة عدن وتبديلهم بإصلاحيين.

بدأت أساليب الاقصاء والسطو والسيطرة وتفيد المناصب توجب الصراعات داخل أحزاب المشترك فلم يمض على بيان الاشتراكي الرفض لقرارات التعيين واللائحة التنظيمية لقانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية.

داعياً إلى معالجة ذلك بالرفع إلى الوزارة لاتخاذ اللازم قانونياً، حيث لا يجوز للمحافظ التكليف «التعيين بالإنبابة» في وظيفة مدير عام مديرية إلا بقرار الوزير، وكان المجلس المحلي بمديرية صيرة قد استنكر مساء الأربعاء وخلال جلسة له قرار محافظ عدن وحيد علي رشيد والقاضي باستبدال مدير عام مديرية خالد وهبي بقيادي بارز من حزب الإصلاح هو المحامي معمر الشقاع، واصفاً قرار وحيد بأنه غير شرعي ويندرج في إطار ما وصفها حملة تهليك مدينة عدن لحزب الإصلاح التي يقودها رشيد منذ أشهر. وقال البيان الصادر عن كافة أعضاء المجلس المحلي وفقاً لموقع «عدن الغد»: إن التعيينات التي تمت مؤخراً أكان على مستوى المديرية أو على

الدفاع أعلنت أسماءهم.. وأنتم أخبر!!

«حراج» بيع.. والبركة «بالدفاع» للقيام بالواجب والمسألة بسيطة مجرد إعلان أسماء، قادر يقوم بهذا العمل «فرع التجمع اليمني للإصلاح» هناك!! المهم أن الدفاع أعلنت أسماء المعتدين وأنتم «أخبر» واللي يشتي، يقبض عليهم!!

لنا أسماءهم.. هذه المرة فاجأتنا وزارة الدفاع بإعلان أسماء من قام بتخريب الكهرباء وهما «صالح عبدالله قريح، ومحمد علي محمد قريح».. لأن الداخلية «اللي فيها يكفيا».. ومش فارغة للكهرباء دلحين وعاد كرسي معالي الوزير يعلم الله بأي

الداخلية تعتمد على حراسة مزيفة!!



محافظ تعز صاح ولايزال بأن من يسمون أنفسهم حماة الثورة هم وراء الفوضى والتخريب داخل المحافظة إلى الآن..

كذلك ما حدث في وزارة الداخلية من فوضى ونهب واتلاف كل شيء فيها تقف وراءه التشكيلات الأمنية التابعة للمتدرب علي محسن والتي تعمل خارج إطار مؤسسات الدولة وبعيدة عن القائد الأعلى للقوات المسلحة والأمن فخامة الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية. هذه التشكيلات «المزيفة» التي نجدها كل يوم بزي عسكري وأمني لإثارة الفوضى وإرهاب الوطن وإرهاب المواطن لا يمكن أن تقوم بما تقوم به إلا في ظل تواطؤ المدعو محمد سالم باسندوة رئيس الوزراء الذي لا يريد أن يكون رجل التوافق ولا أدل على ذلك من بيان مجلسه عقب أحداث الداخلية!!

الموظفون
منتظرون العلاوات
آخر الشهر الجاري

أكدت الحكومة أنها ستصرف العلاوات السنوية المتأخرة منذ عام ٢٠٠٥م لموظفي الجهاز الإداري للدولة ومنتسبي القوات المسلحة والأمن على راتب شهر اغسطس الجاري.

بعض النقابات المسؤولة أشارت إلى أن الحكومة طيبة وما عليها إلا أن تفي والا سيكون هذا الوعد له شأن في إعادة النظر في حكومة باسندوة خصوصاً وقد بلغ فشلها مبلغه.